

تصاعد الاتهامات بين المسؤولين الإسرائيليين بشأن اكتظاظ السجون

الثلاثاء 2 يوليو 2024 09:21 م

تصاعد الجدل وتبادل الاتهامات بين المسؤولين الإسرائيليين، بسبب اكتظاظ سجون الأسرى الفلسطينيين منذ بدء العدوان على قطاع غزة في أكتوبر الماضي، حسبما أفادت وكالة الأناضول. اتهم جهاز الأمن العام (الشاباك) الحكومة الإسرائيلية ووزير الأمن القومي إيتامار بن غفير، الذي دعا إلى المزيد من الانتهاكات لحقوق المعتقلين، بتجاهل أشهر من التحذيرات من الحاجة إلى مساحات إضافية ضخمة للمعتقلين لاستيعاب آلاف المعتقلين الفلسطينيين الجدد على خلفية العدوان المستمر.

وبرزت قضية اكتظاظ السجون إلى العلن بعد إطلاق سراح الدكتور محمد أبو سلمية، مدير مستشفى الشفاء بغزة، الاثنين. وفي تصريح مطول على قناة X، قال بن جفير يوم الثلاثاء: "منذ أن توليت منصب وزير الأمن القومي، كان أحد أهم الأهداف التي حددتها لنفسي هو تفاقم ظروف "الإرهابيين" في السجون وتقليص حقوقهم في الحياة".

وقال بن جفير إنه بعد اندلاع الحرب في 7 أكتوبر الماضي، "تمكنت أخيراً من تنفيذ الإصلاح الذي طال انتظاره" تم تقليص ظروف "الإرهابيين" في السجن إلى الحد الأدنى: أوقفنا الودائع المالية، وألغينا المقاصف، وأزلنا الأجهزة الكهربائية من الزنازين، وأوقفنا المشي في الهواء الطلق، وقللنا بشكل كبير الوقت الذي نقضيه في الحمامات وأوقفنا قائمة الطعام المتساهلة التي تم تحويلها إلى قائمة بسيطة باختصار، أوقفنا ظروف المخيم الصيفي بشكل كامل".

وتابع بن جفير: "هناك اكتظاظ في السجون"، مضيفاً: "لم أفكر أبداً في إطلاق سراح "الإرهابيين" من السجون بسبب الاكتظاظ. هذا هو جوهر الخلاف بيني وبين رئيس الشاباك رونين بار، فهو يعتقد أن ظروف "الإرهابيين" في السجون، بما في ذلك الاكتظاظ، تبدو سيئة في العالم ويمكن أن تؤدي إلى التصعيد. أنا أزعج أنه إذا حدث ما حدث لنا في أي دولة أخرى في العالم، فإنه سيكون أكثر من ذلك بكثير". وأكد بن جفير: "لقد اقترحت بالفعل حلاً أبسط بكثير، وهو تشريع عقوبة الإعدام لـ"الإرهابيين"، وهو ما من شأنه أن يحل مشكلة الاكتظاظ - وهو التشريع الذي يعارضه الشاباك بشدة أيضاً".

وقال مسؤولون في مصلحة السجون الإسرائيلية، الثلاثاء، إنه "كان ينبغي أن تكون هناك استعدادات لحالات الطوارئ واستقبال المعتقلين منذ بداية الحرب، لكن ذلك لم يحدث عملياً".

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤولين لم تسمحهم قولهم إنه "منذ البداية لم يكن هناك أي استعداد مسبق في مصلحة السجون لاستقبال مئات المعتقلين".

قالت منظمة "هموكيد" الحقوقية ومقرها إسرائيل، يوم الاثنين، نقلاً عن بيانات مصلحة السجون الإسرائيلية، إن ما لا يقل عن 9623 سجيناً فلسطينياً تحتجزهم إسرائيل.

وأضافت: "حتى 1 يوليو 2024، تحتجز إسرائيل 2059 سجيناً محكوماً، و2783 معتقلاً، و3379 معتقلاً إدارياً دون محاكمة في إسرائيل. اعتقلت أيضاً 1402 شخصاً باعتبارهم "مقاتلين غير شرعيين".

تستخدم إسرائيل مصطلح "المقاتلين غير الشرعيين" لوصف الفلسطينيين من قطاع غزة الذين اعتقلتهم خلال هجومها المستمر على القطاع منذ 7 أكتوبر الماضي.

<https://www.middleeastmonitor.com/20240702-accusations-escalate-among-israeli-officials-over-prisons-overcrowding>